وقال ابو بكر في جدار بين رجلين طوله مائة ذراع فهو
خمسون ذراعا من ذلك مستوية ارض الدارين وطول
ذراعا سطح احدى الدارين مستوية بارض دار الجار الاخر
فانهدم الجدار كيف بنيانه قال النصف الذي ارض دارها
سواء فعليهما عمارته سواء والنصف الاخر على صاحب الدار
الاسفل عمارته الى ان ينتهي اطراف عن ارضه ثم ما فوق
ذلك فعليهما جميعا عمارته وفي شرب النوازل قال ابو بكر
في جدار بين رجلين وبيت احدهما اسفل وبيت الاخر اعلى
قدر ذراع او ذراعين فانهدم قال صاحب الاعلى لصاحب
الاسفل ابن الي جدار بيتي ثم ابني جميعا ليس له ذلك بل
بنيانه جميعا واعلاه الى اسفله قال ابو الليث وان كان بيت
احدهما اسفل بارجه اذرع او نحو ذلك مقدار ما يمكن
ان يجعل بينا فاصلاحه على صاحب السفل حتى ينتهي الى
موضع البيت الاخر لانه بمنزلة الحائطين سفل وعلو
وقيل ببيان الكل وهو قول ابي القاسم ثم رجع وقال
الى حيث ملكه عليه ثم بعد ذلك بشر كال وقيل ان كان من
ملكه الى ملك غيره مقدار ذراع فهو على ما كله وان كان تحته
فهو عليهما قال ابو القاسم في صك النوازل حائط بين رجلين
انهدم جانب منه فطلب احدهما طاقين مثل صفين فيما لصرفها
ان يرفع جداره وبين عمارة الجدار الباقي يكفيه للستر فيما بينهما
وبين تمام الاخر اذا بقي طاقة واحدة واحب رهن وبينهم
فان سبق منهما ان الحائط بينهما قبل ان يتبين انهما حائطان
وكل الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك
شيئا بغير اذن شريكه وان اقر ان كل حائط لصاحبه فلكل
واحد منهما ان يحدث فيه ما احب وقال ابو القاسم ولو كان

الحائط بين رجلين ولهما عليه حمولة وكان بين وجه احدهما
طاق في الحائط فاراد صاحب الطاق ان يجعله خوارستان
ليضع فيه الا قاني والامتعة فمنعه جاز ان كان طاقا ونفعا
عن الاساس ليس له ان يحدث فيه حدثا بغير اذنه وان كانت
في وجه في اصل الحائط بين الارض وانما هو شيء ترك عند
ما بنى فان كان الذي في جانبه متوازيان ذلك الموضع بينهما
لم يكن له ان يحدث في ذلك حدثا بغير اذن صاحبه وان ادعى
ذلك لنفسه كان له ان يضع من ذلك ما شاء ما لم يتوضع لشيء
من البنا قال ابو بكر جدار بين رجلين لهما عليه حمولة وحمولة
احدهما اسفل من حمولة الاخر فاراد ان يرفع حمولته
ويضع بازاء حمولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منعه
وان كان حمولة احدهما في وسط الجدار وحمولة الاخر
في اعلاه فاراد صاحب الاوسط ان يضع حمولته في اعلى الجدار
فان كان الجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب
الاعلى مضرة فله ان يفعل ذلك وان كان يدخل مضرة ليس له
ذلك ولو كان لاحدهما عليه حمولة وليس للاخر حمولة فبنى الذي
لا حمولة له ان يضع على هذا الجدار حمولة مثل حمولة شريكه
ان كان حمولته عليه محمولة فله ان يضع عليه حمولة مثلها
وان كانت الحمولة التي عليه ثقل مد فليس للاخر ان يضع عليه حمولة
قال ابو الليث لانه ان ان يضع عليه مثل حمولة صاحبه ان كان
الحائط يحتمل ذلك مطلقا الا ترى ان اصحابنا رضي الله عنهم
قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع احدهما اكثر فلان خير
ان يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يشترطوا قدرا
ولا عادة وقال ابو القاسم في حائط بين رجلين لاحدهما
عليه جذوع فاراد الاخر ان ينصب عليه جذوعا فمنعه صاحبه

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)